إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/383
للنشر الفوري
٦ أكتوبر ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تبرز قوة أداء دول مجلس التعاون الخليجي وترحب بمساهماتها الإيجابية في تحقيق الاستقرار العالمي

أصدرت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي في ختام اجتماع عقدته في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: [1]

"من دواعي امتناني أن أتيحت لي الفرصة كي ألتقي بوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتمثل اجتماعات مجلس التعاون الخليجي نموذجاً مهماً لكيفية تعاون البلدان في معالجة التحديات التي تواجهها. ومجلس التعاون الخليجي يُعنى في الأساس بالتعاون الاقتصادي بين البلدان، وهو أمر ستركز عليه الاجتماعات السنوية القادمة لعام ٢٠١٢ والتي يعقدها الصندوق والبنك الدولي في طوكيو هذا العام.

"وبينما لا تزال الآفاق محفوفة بالتحديات بالنسبة لكثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم العربي، نجد أن اقتصادات مجلس التعاونبنمو تتمتع مرتفع. ذلك أن تأثرها بالهبوط العالمي لا يزال محدوداً، وأسعار النفط قريبة من مستوياتها المرتفعة بالمقاييس التاريخية، كما أن ارتفاع أحجام الصادرات ساهم في قوة الإيرادات المتحققة من الهيدروكربونات. ومع الدفعة التنشيطية القوية المترتبة على سياسات المالية العامة التوسعية وأسعار الفائدة المنخفضة، بلغ نمو الناتج في أعلى مستوياته المسجلة منذ عام ٢٠٠٣ بواقع ٧,٥% في عام ٢٠١١، ولا يزال النمو قوياً في عام ٢٠١٢.

"ومع ذلك، فنظراً لعدم اليقين الذي يسود آفاق الاقتصاد العالمي، سيكون من المهم استمرار التركيز على تعزيز صلابة الاقتصاد، بما في ذلك صلابة قطاع المالية العامة والقطاع المالي، إلى جانب زيادة التركيز على ركائز النمو على المدى الأطول.

[1] يضم مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

"وقد أصبح توظيف العمالة وخلق فرص العمل في بؤرة اهتمام الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة. ويمثل خلق فرص العمل أولوية قصوى بالنسبة للعديد من دول المجلس. فالنمو وحده لن يكون كافياً، حيث يتطلب الأمر اتخاذ خطوات لتحسين التعليم والتدريب، وتوفير خدمات أفضل للتسكين الوظيفي، واتخاذ تدابير لزيادة إقبال العاملين على القطاع الخاص في مقابل القطاع العام.

"وأود التأكيد على الدور الإيجابي المهم الذي تؤديه دول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة الأوسع التي تضم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والعالم بأسره. فالدعم المالي السخي الذي قدمته دول المجلس لبعض البلدان العربية التي تمر بفترة تحول حالياً يساعد هذه البلدان على اجتياز مرحلة بالغة الصعوبة. وعلى المستوى العالمي، ساعدت سياسة النفط في دول المجلس على تحقيق الاستقرار في أسواق النفط ومواجهة ضغوط الأسعار التي كان يمكن أن تلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد العالمي.

"وأخيرا أتوجه بالشكر إلى معالي الدكتور إبراهيم العساف، وزير مالية المملكة العربية السعودية، لاستضافة هذا الاجتماع في المملكة."